

## تقييم التعويض عن الضرر المعنوي؛ دراسة مقارنة بين القانون الإيراني والعربي والقطري

محمود البازى<sup>\*</sup> ، قاسم محمدى<sup>\*\*</sup>

١ - طالب دكتوراه في قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشهيد بخشتي، طهران، إيران

٢ - أستاذ مساعد في قسم القانون الإسلامي، كلية الحقوق، جامعة الشهيد بخشتي، طهران، إيران

تاریخ القبول: ١٤٤٣/٠٢/٣٠ تاریخ الوصول: ١٤٤٢/١٢/٢٣

### الملخص

ينقسم الضرر في الإطار العام إلى ضرر مادي وضرر معنوي (أدي). فالضرر المادي من حيث المبدأ لا يُشكل صعوبةً خاصةً من ناحية التقييم أو من ناحية الحكم به من قبل المحكمة. ولكن الصعوبة تثور عند الحديث عن الضرر المعنوي. فهذا الضرر غير محسوسٍ من الناحية المادية ولا يوجد معايير مناسبة لتقديره. فالتألم وتشويه السمعة وغيرها من الأمثلة التي تتعلق بالضرر المعنوي يختلف مقدارها وتتأثيرها من شخصٍ لآخر. لممارسة هذه الإشكالية قررنا أن ندرس أنظمة حقوقية بطريقةٍ مقارنةً لهدف الوصول إلى حلٍ منطقيٍ. وما توصلت إليه هذه الدراسة هو أنَّ الأنظمة القانونية في كل من إيران والعراق وقطر منحت القاضي سلطَّةً تقدِيريةً في تقدير التعويض عن الضرر المعنوي ولكنها في الوقت نفسه قيدت هذه السلطة بأكملها طرحت معيار الظروف الملائبة كدليل استرشادي يجب على القاضي الرجوع إليه لتقدير الضرر المعنوي، واحتللت هذه الأنظمة فيما بينها حول إلزامية مراعاة القاضي لحسمة خطأ المسؤول عنه عند التقييم.

**الكلمات المفتاحية:** التعويض العقابي، الضرر المعنوي، الظروف الملائبة، جسامنة الخطأ، معيار التقييم، المسئولية التقصيرية.

### ١. المقدمة

يعتبر المعيار الذي يجب الاستناد إليه في تقييم الضرر المعنوي من أهم الموضوعات في علم القانون. وذلك لأنَّ أغلب الدول عندما ترفض التعويض عن الضرر المعنوي تستند في هذا الرفض إلى عدم وجود معيار معينٍ واضحٍ يستند إليه القاضي عند حكمه، ليكون حُكْمه مبنياً على ضوابطٍ موضوعيةٍ بعيدةٍ عن التقديرات الشخصية.

إن الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة تتمحور حول صعوبة تقرير معيارٍ موضوعي يمكن للقاضي اللجوء إليه لتقدير التعويض عن الضرر المعنوى. وفي سبيل توضيح هذه الإشكالية تطرح الدراسة سؤالين هما:

١. ما هو المعيار الذى يمكن أن يلجأ إليه القاضى عند تقديره للتعويض عن الضرر المعنوى؟

٢. هل يجب على القاضى مراعاة جسامته خطأ المسئول عنه عند تقديره للتعويض عن الضرر المعنوى؟

تناقش هذه الدراسة فرضيتين اثنتين، حيث تُثَرُّ الأولى بأنَّه لا يوجد اختلاف في المعيار المتبع لتقرير مقدار التعويض عن الضرر المعنوى في النظام المحقوقى الإبرانى، والعرقى والقطري، إذ أعطت هذه الأنظمة القانونية للقاضى سلطَّةً تقديريةً في تقدير التعويض، ولكنها في الوقت نفسه فرضت عليه اللجوء إلى الدليل الاسترشادى وهو الظروف الملائمة، وذلك لأنَّ الركون إلى سلطة القاضى التقديرية دون قواعد وضوابط ثابتة، سوف يؤدي إلى اختلافٍ بين المحكِّم وتعارضٍ في الأحكام؛ بينما تُنطلق الفرضية الثانية من التأكيد على اختلاف الأنظمة القانونية محل الدراسة حول مدى إلزامية رجوع القاضى إلى جسامته الخطأ عند تقدير التعويض، وعليه وجدت الدراسة بأنَّ الرجوع إلى جسامته الخطأ يجب أن يكون رجوعاً جزئياً مختصاً بالخطأ الجسيم والعمدى، حيث يفتح أنَّ يفرض القاضى في هذه الحالة ما أطلقتنا عليه "التعويض العقابي".

## ٢. معيار التعويض عن الضرر المعنوى

لتقييم الضرر المعنوى والحكم بالتعويض عنه فائدتان هامتان: ١) تخفيف آلام المضروب؛ ٢) الأثر الردُّعى، وهو الأثر الذي يحول دون ظهور الأفعال والأخطاء التي تسبِّبُ الأضرار المعنوية (الأدبية). الشريعة الإسلامية من جهتها، أوردت العديد من النصوص والأحاديث في السيرة النبوية عن وجوب التعويض عن الضرر المعنوى، تحت قاعدة لا ضرر ولا ضرار في الإسلام.

ونحن نذهب أبعد من ذلك، فنقرر بأنَّ ثلاثةً من مقاصid الشريعة الخمسة، مختصة بالمحافظة على الأمور المعنوية، وهى "العقل والنفس والعرض"، كما اهتمَ القرآن بالكرامة الإنسانية أشد اهتمام وأولاًها عنابة خاصة (برندق، ٢٠١٣: ٢).

على الجانب الآخر تُثَرُّ القوain محل الدراسة صراحةً، التعويض عن الضرر المعنوى<sup>١</sup>، ولكنها تختلف فيما بينها حول كيفية حساب الأضرار المعنوية، وتواجه هذه الأنظمة سؤالاً محيراً ومهمَاً وهو، هل هناك طريقة لتقدير الضرر المعنوى؟

المعيار المشتق من القانون المقارن، هو تقييم الأضرار على أساس كل حالةٍ على حدة وفقاً لمعايير مثل العمر والجنس والوضع الاجتماعي... إلخ. وبعبارة أخرى، إن أحد مبادئ التعويض التي لا جدال فيها، هو أن يُدفع للطرف المتضرر ما يعادل الضرر الذي لحق به، والذي غالباً ما يكون في المسؤولية التقصيرية مبلغًا من المال. في حالة الضرر المادى، يأمر القاضى بإحالة تقدير وتقدير الضرر إلى الخبير أو الخبراء المختصين، ويُصدر رأيه بناءً على ما جاء به تقرير الخبير. أما في مجال الأضرار المعنوية، فمن الصعب أو بعبارة أصح، من المستحيل تحديد مدى الضرر وتقديره بدقةٍ، لأن قابلية الأفراد للتأثير تختلف باختلاف مظهرهم وذوقهم وشخصيتهم الأخلاقية. بحيث يتمتع بعض الأشخاص بقدرة عقلية وعاطفية

عاليةٍ، ولا تتأثر أنفسهم بالحوادث المهمة إلا تأثيراً ضئيلاً. بينما هناك أشخاص آخرون، يعانون معاناةً فاسيةً ويترون بأوقاتٍ عصبيةٍ بحد التعرُّض لحادٍ بسيطٍ (مهدوبي، ١٣٤٢: ٧).

وعليه فليس من السهل التمييز بين هذين المستويين من الشدة والضعف، ولا يمكن الادعاء بأنَّ هناك معايير وقواعد عامة وثابتة يمكن للمحاكم الرجوع إليها وتطبيقها على جميع الأفراد (نقبي، ١٣٨٨: ٣٩٥).

وبناءً على ما سبق، منح المشرع الإيراني سلطةً تقديريةً للقاضي عند تقييمه للضرر المعنوي. فنص في الفقرة الأولى من المادة ٣ من قانون المسؤولية المدنية على أنَّ: "تحدد المحكمة مقدار الضرر وطريقة التعويض عنه بحسب ظروف القضية".

على الجانب الآخر، لم يخرج المشرع القطري والعراقي عن المسار الذي رسمه المشرع الإيراني. فكلا المشرعين منحا القاضي سلطةً تقديريةً لتقييم الضرر المعنوي. وعليه فإن القاضي مكلفٌ بالنظر في كل قضية على حدة (محكمة التمييز القطرية، ٢٠٠٨). إلا أنَّ المشرع في البلدان التي تكون محل هذه الدراسة، لم يجعل سلطة القاضي التقديرية في التقييم، محروِّةً من أي قيدٍ، لأنَّ السلطة التقديرية المحرَّة من القيود والشروط، سوف يتبع عنها أحكام قضائيةً متناقضَةً، ولن يسمح للمحاكم العليا بممارسة الرقابة على أحكام المحاكم الدنيا. وعليه فقد تم تحديد جموعةٍ من القواعد الإرشادية التي يجب على القاضي الرجوع إليها عند تقييم هذه القواعد الإرشادية تتمثل بالظروف الملائبة وجسامتها الخطأ.

#### **١-٢. مراعاة الظروف الملائبة**

فيما يتعلق بطريقة تحديد وتقدير الأضرار المعنوية في القانون الإيراني والقطري والعراقي، لا بد من القول إنَّ المادة القانونية التي تتعلق مباشرةً بتحديد مقدار الضرر هي الفقرة الأولى من المادة ٣ من قانون المسؤولية المدنية الإيراني، الفقرة الأولى من المادة ٢١٦ من القانون المدني القطري والفقرة الأولى من المادة ٢٠٩ من القانون المدني العراقي. واللاتي نصت صراحةً على وجوبِ مراعاة الظروف الملائبة أثناء تقييم القاضي للضرر.

اختلف الفقهاء والقضاة فيما بينهم حول شمولية الظروف الملائبة، فذهب البعض إلى أنَّ المقصود بالظروف الملائبة، هي ظروف المضرور، وخالفهم البعض الآخرُ بالقول بأنَّ الظروف الملائبة تشمل ظروف المضرور والمسؤول معاً. وعليه سوف تقوم بدراسة هذه الظروف وإعطاء تحليل لها بشكلٍ منفصلٍ.

#### **١-١-٢. مراعاة الظروف الشخصية للمضرور**

لا خلاف في الفقه حول ضرورة النظر إلى الظروف الشخصية للمضرور أثناء تقييم الضرر المعنوي، ويقدر التعويض في هذه الحالة بناءً على أساسٍ ذاتيٍ وليس أساساً موضوعياً (الدسوفي، ١٩٧٥: ٣٦). والأساس الموضوعي هنا يقصد به تقدير التعويض بمعدل عن جسامنة الخطأ ومحمل عن الظروف الشخصية للمضرور. وقد وافقت محكمة التمييز القطرية على هذا التعبير وأكَّدت على أنه يجب على القاضي النظر إلى الظروف الشخصية للمضرور.

قرار محكمة التمييز القطرية عدد الظروف الشخصية للمضرور باختصار شديد وشملها بما يلي:

أ. الحالة الصحية؛

بـ.الحالة الاجتماعية؛

جـ. الجنس؛

دـ.السن (محكمة التمييز القطرية، ٢٠١٦).

وعليه فإن ما يدخل في الظروف الشخصية للمضرور، هو حالته الجسدية إذا ما تعرض لإصابة جسدية نتيجة إهمال أو خطأ من قبل المسؤول. إذ من الواجب على القاضي النظر إلى المدة الزمنية التي قضتها المضرور في المستشفى، ومدى الآلام التي تعرض لها خلال هذه المدة، فمن مكث يومين في المستشفى ليس كمن يمكث شهرين. ومن كان في حالة غيبوبة مثلاً لا يشعر بالآلام ولكنه يعاني من فقدان التمتع بالحياة ويجب على القاضي تعويضه من هذا الباب.

وقد سار القضاء العراقي مسار القضاء القطري، من وجوب النظر في الحالة الصحية للمضرور عند تقسيم التعويض، انسجاماً مع مبادئ العدل والإنصاف، ولمحكمة التمييز العراقية الكثير من القرارات تشير فيها إلى مراعاة الحالة الصحية للمضرور وتأثيرها في تقدير التعويض عن الضرر الأدبي (محكمة التمييز العراقية، ٤١٩٨٨، وكذلك راجع: محكمة التمييز العراقية، ١٩٧٨).

أما في القانون الإيراني، فقد أولى المشرع أهمية خاصة بالحالة النفسية والصحية للمضرور. حيث نص في المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "يمكن للمدعي أن يطالب بجميع الأضرار المعنوية والمادية والمنافع المختللة الناشئة عن الجريمة. الملاحظة رقم (١) الضرر المعنوي هو الضرر النفسي أو التشهير والإضرار بالكرامة الشخصية أو العائلية أو الاجتماعية. بالإضافة إلى إصدار حكم بالتعويضات المالية، يجوز للمحكمة كذلك، أن تأمر بالتعويض عن الأضرار بطرق أخرى، مثل إلزام المسؤول بتقديم اعتذار أو نشر حكم المحكمة في الصحفة وما شابه ذلك". وفي هذا السياق، يقول أحد أساتذة القانون: "بدأ العدالة يقتضي مراعاة الحالة النفسية للمدعي، حيث يعتبر هذا الركن الأهم في تحديد مقدار التعويض" (فقيه نججيري، ١٣٥١: ٨٨). إلا أنه ينتقد تقسيم التعويض عن الضرر المعنوي وفق قواعد الميراث، ويقول: "عملياً، تحدد المحاكم مقدار التعويض عن الضرر المعنوي في حالة وفاة المضرور كمبلغ واحدٍ واحدةٍ ويتم تقسيم هذا المبلغ بين الورثة وفق قواعد الإرث دون النظر إلى مدى الحزن والأسى الذي أصاب الورثة جراء وفاة مورثهم" (درخشان نيا، ١٣٧٦: ١٠٤).

ومن الظروف الأخرى التي يراعيها القاضي، هي المركز الاجتماعي والمالي للمضرور، فالحالة الاجتماعية من الاعتبارات أو الظروف الملائبة للمضرور والتي ينبغي على القاضي الاعتداد بها عند تقدير التعويض. فالمركز الاجتماعي له الأثر الفعال في تحديد مقدار التعويض فالأفراد ليس كلهم في مستوى اجتماعي واحد، فهناك تباين من شخصٍ لآخر، فهو يتاسب طردياً مع التعويض فكلما كان المضرور في مركز اجتماعي رفيع أو مستوى عالٍ من العلم والخبرة كما لو كان فقيهاً أو أستاذًا جامعياً أو طبياً، فإن الضرر الأدبي الذي يتعرض له يكون كبيراً إذا ما قورن بالضرر الذي يتعرض له عامل الأجرة أو سائق سيارة الأجرة، وذلك لأنَّ تأثير الضرر سوف ينقلب ليس على شخص الأستاذ فحسب، وإنما على جهويٍّ

واسعٍ من الطلبة الذين سيكونون بأمس الحاجة لخبرة وتجربة الأستاذ (الفصل، ١٩٩١: ٣٨٥).

ولكن المحكمة العامة في طهران كان لها رأي آخر، حيث أقرت في حكمها المعروف بالهموفيليا بأن: "الشخص الذي فقد وضعه الاجتماعي والأسري في قرية بسبب مرضٍ معينٍ، لا يمكن القول أن الضرر الذي لحق به هو أقل من الضرر النفسي الذي يلحق بشخص يعمل في منصبٍ مهمٍ أو لديه تعليم عالي. ولعل المكانة الاجتماعية للأمّي بين قومه وقبيلته أعلى بكثير من منزلة الشاب الحاصل على تعليم عالي في مجتمعٍ أكاديميٍ وعلميٍ. وعليه فلا أفضلية لأحد هما على الآخر من هذه الناحية" (شوشي نسب، ١٣٩٠: ١٢٨). كما أنَّ القضاء العراقي اتخاذ موقفاً واضحاً بتأييد وجوب الاعتداد بالحالة الاجتماعية للمضروء (محكمة التمييز العراقية، ١٩٧٧).

ونحن إذ نوافق الرأي القائل بأنَّ المركز الاجتماعي من الظروف الملائبة التي ينبغي على القاضي التمحص والنظر فيها؛ ولكننا نخالف في الوقت نفسه النظر إلى المركز المالي للمضروء، إذ لا أهمية تذكر لهذا المركز عند تقدير التعويض.

أما عمر المضروء فيكون محل اعتبارٍ عند تقدير التعويض. فوفاة الأب بحادث، يسبب لأطفاله صغار السن أضراراً أشد من تلك التي تصيب أبناء الكبار، فالصغار بحاجةٍ ماسةٍ إلى أيّهم مادياً ومعنوياً، عكس الكبار الذين يكونون أقل حاجة إليه (ناصيف، ٢٠٠٤: ٧٩).

ويؤخذ بعين الاعتبار كذلك جنس المضروء. فالإصابة التي تلحق بشابة وتديء إلى إعاقتها أو تشويه وجهها ولو كان بسيطاً، يتتبَّع عليه ضررٌ أكبر من الضرر الذي يلحق بالشاب، لأنَّ هذه الإصابة البسيطة قد تحرّمها من الزواج مستقبلاً (صابرية، ٢٠١٥: ١٠١). كما أنَّ جرائم التحرش الجنسي تؤثِّر بشكل كبير على الحالة الجسدية أو النفسية للنساء (أفضلية والآخرون، ١٣٩٩: ٢) مما يستوجب التعويض عن هذا الضرر.

وفاة الزوج رب الأسرة يعرّض زوجته إلى ضررٍ بالغٍ، يبرر حقها في الحصول على تعويضٍ أكبر، وذلك لتحملها مسؤولية تربية الأولاد ووضعها الذي لا يسمح لها بالعمل. وفي المقابل يكون الضرر المترتب على وفاة الزوجة أيسر، حيث أنَّ الزوج أكثر قدرة على تحمل وفاة زوجته على الأقل في المجال المادي (السرحان، ١٩٩٨: ٥٥).

## ٢-١-٢. مراعاة الظروف الشخصية للمسؤول

انقسم الفقه حول وجوب مراعاة ظروف المسؤول أثناء تقدير التعويض عن الضرر المعنوي. فقسم من الفقه، على رأسهم الأستاذ السنّهوري، يرون بأنَّ المقصود من الظروف الملائبة هي الظروف التي تلابس المضروء لا الظروف التي تلابس المسؤول. فالظروف الشخصية التي تحيط بالمضروء وما قد أفاده بسبب التعويض، كلُّ هذا يدخل في حساب القاضي عند تقديره للتعويض. أما الظروف الشخصية التي تحيط بالمسؤول، فلا تدخل في الحساب (السنّهوري، ٢٠٠١: ٨٢١).

إذا كان المسؤول غنياً لم يكن هذا سبباً في أن يدفع تعويضاً أكثر، أو كان فقيراً لم يكن هذا سبباً في أن يدفع أقل. وسواء كان المسؤول لا يعول إلا نفسه أو يعول أسرةً كبيرةً، فهو يدفع التعويض بقدر ما أحدث من الضرر، دون مراعاة

لظروفه الشخصية (السنوري، ٢٠٠١، ٨٨٢/٨٢٣).

وهناك من الفقه من يرى بأن القاضي عند تقديره للتعويض يأخذ بعين الاعتبار الحالة المالية لـكلٍ من المسؤول والمضرور (مرقس، ١٩٧١: ٥). وأن القضاء في الغالب يميل إلى إنفاص مبلغ التعويض إذا كان المسؤول فقيراً ويزيد إذا كان غنياً، أو كان مؤمناً على مسؤوليته، فوجود التأمين غالباً ما يشجع القاضي على زيادة مقدار التعويض وذلك حماية للمضرور. وبظهور ذلك جلياً في التعويض عن الضرر المعنوي حيث لا يتقييد القاضي بمعايير مادية بما أن هذا الضرر غير مالي ولا يقبل التقييم (سعد وقاسم، ٢٠١٠: ٢٦٨).

ويعزز هذا الفريق من حجمه بالإشارة الصريحة لمراقبة مركز الخصوم وظروفهم في بعض القوانين. كالمادة ١٩١ من القانون المدني العراقي، والمادة ٢٠٠ من القانون المدني القطري والتي تنص على أنه: "إذا وقع الضرر من شخصٍ غير مميز ولم يكن هناك من هو مسؤول عنه، أو تذرع الحصول على تعويضٍ من المسؤول، جاز للقاضي أن يلزم من وقع منه الضرر بتعويضٍ عادٍ، مراعياً في ذلك مركز الخصم".

وأما بالنسبة لتخفيض مقدار التعويض بالنظر إلى الوضع المالي للمسؤول عن وقع الضرر، فيمكيناً أيضاً الإشارة إلى المادة ٤ من قانون المسؤولية المدنية الإيرانية والتي عدلت الحالات التي يخفيض فيها القاضي من مقدار التعويض، حيث نصت على ما يلي: "يجوز للمحكمة تقليل مقدار التعويض في الحالات التالية: ... عندما يكون وقع الضرر بسبب إهمال بسيطٍ لا يعتدُ به العرف، كما يتسبّب التعويض عنه إعساراً من جانب المسؤول عن الضرر".

ويشير أصحاب هذا الرأي كذلك إلى المادة ٧ من قانون المسؤولية المدنية الإيرانية لتعزيز موقفهم الذي يرى ضرورة مراقبة الظروف المالية للمسؤول. حيث تنص المادة ٧ على ما يلي: "يعتبر الشخص المسؤول عن مراقبة الصغير أو المجنون بحسب القانون أو العقد، مسؤولاً عن التعويض عن الضرر الذي أحدهما الصغير أو المجنون للغير، إذا ما أهمل في مراقبته. وفي حالة عدم قدرته على تعويض الضرر كله أو بعضه، يتم التعويض من مال المجنون أو الصغير، وفي جميع الأحوال يجب أن يتم التعويض بصورة لا تسبّب العسر والفاقة للمسؤول عن التعويض".

ونقسم القضاء في قطر بالنسبة لمراقبة ظروف المسؤول، فالدوائر المدنية والتجارية الكلية بالمحكمة الابتدائية راعت ظروف المسؤول في تقديرها للتعويض إلا أنها اختلفت في ذلك، فمنهم راعي في تقديره للتعويض بالتمييز فيما إذا كان المضرور شخصاً طبيعياً أم معنوياً فراعي في تقديره الظروف الشخصية للأهير دون الأول، وفي ذلك قضت الدائرة السادسة من تلك المحكمة بالتعويض لولي طبعي على ابنه القاصر في القضية المرفوعة منه ضد مؤسسة طيبة، راعت المحكمة في تقديرها للتعويض ظروف المسؤول وتمكّنه المالي (آل ثاني، ٢٠١٨: ٤٨).

### ٣. مراقبة جسامنة الخطأ

انقسم الفقه حول الاعتداد بجسمامة الخطأ إلى قسمين: الفريق الأول ينادي بضرورة الاعتداد بجسمامة الخطأ في تقدير

التعويض. حيث يرى الأستاذ سليمان مرقس: "أنه يجوز عند تقيير التعويض أن يقام وزن جسامنة الخطأ" (مرقس، ١٩٧١: ٥).

ويبين هذا الجانب من الفقه موقفهم بالاستناد إلى ما يلي:

أ. الأعمال التحضيرية لمشروع القانون المصري الجديد، التي تدل على أن وضعى هذا القانون قد صدوا تقنين ما جرت عليه المحاكم من إقامة وزن في تقيير التعويض جسامنة الخطأ (مرقس، ١٩٧١: ٤٥)

ب. الوقوف عند جسامنة الخطأ في تقيير التعويض، أمر يتفق مع الأساس الذي أُعطي للمسؤولية المدنية، فإذا كان أساس هذه المسؤولية الوحيد والرئيسي هو الخطأ، فمن غير المفهوم ألا تزداد هذه المسؤولية كلما زاد الخطأ. فمن غير المقبول أن يكون الخطأ سند المسؤولية، وبهمل في نفس الوقت عند تحديد أثرها (جبر، ١٩٩٨: ٤٢٠)

ج. جسامنة الخطأ تأخذ في الاعتبار في صورة أوضح عندما يتعدد فالاعلو الضرر، حيث يعتبرهم القانون متضامنين أو متضامنين، في مواجهة المضور، أما فيما بينهم فلا بد من تقسيم دين التعويض، وفقاً لجسمامة خطأ كل منهم (جبر، ١٩٩٨: ٤٢٠).

بينما يذهب الجانب الآخر من الفقه إلى أن الأصل أنه لا يُنظر إلى جسامنة الخطأ الذي صدر من المسؤول عند تقيير التعويض. وإذا تحققت المسؤولية، فُدّر التعويض بقدر جسامنة الضرر لا بقدر جسامنة الخطأ. ومهما كان الخطأ يسيراً فإن التعويض يجب أن يكون عن كل الضرر المباشر الذي أحدثه هذا الخطأ ليسير. ومهما كان الخطأ جسيماً فإن التعويض يجب ألا يزيد عن هذا الضرر المباشر. وهذا هو مقتضى فصل التعويض المدني عن العقوبة الجنائية (السنوري، ٢٠٠١: ٨٢٣/٨٢٤). ويقر الأستاذ السنوري بأن الواقع العملي في القضاء يميل إلى إدخال جسامنة الخطأ في تقيير التعويض. ويعتبر هذا شعوراً طبيعياً يستولي على القاضي، فما دام مقدار التعويض موكولاً إلى تقاديره فهو يميل إلى الزيادة فيه إذا كان الخطأ جسيماً وإلى التخفيف منه إذا كان الخطأ يسيراً (السنوري، ٢٠٠١: ٨٢٤).

وقد انعكس هذا الخلاف جلياً في أروقة المحاكم، فذهبت محكمة التمييز العراقية إلى وجوب الاعتداد بجسمامة الخطأ، فذكرت بأنه: "كان على محكمة الاستئناف أن تفصل فيما إذا كان المميز عليه قد ارتكب خطأ جسيماً أم لا" (بيات، ١٩٦٢: ٢٩٣).

بينما اختلف القضاء في دولة قطر في مدى الاعتداد بدرجة جسامنة الخطأ في تقيير التعويض، فمنهم من يرى عدم الاعتداد بدرجة جسامنة الخطأ والاعتداد بدرجة جسامنة الضرر، وفي ذلك قالت الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة الاستئناف بأنه: "إذا تحققت المسؤولية فُدّر التعويض بقدر جسامنة الضرر لا بقدر جسامنة الخطأ" (محكمة الاستئناف القطرية، ٢٠١٥)، إلا أن هذا الرأي لا تؤيده المحاكم الأخرى في دولة قطر ولا سيما المحكمة المدنية الابتدائية الكلية ومحكمة التمييز، التي ذهبت الأخيرة، بالاعتداد بدرجة جسامنة الخطأ في تقيير التعويض واعتبرت عدم الاعتداد به مما يعيّب الحكم بما يوجب تمييزه (محكمة التمييز القطرية، ٢٠١٦).

وأما في إيران فقد انقسم أساتذة القانون بالنسبة لهذا الموضوع إلى قسمين:

### ١-٣ . أصحاب الرأي القائل بالتعويض العادل

يقول هؤلاء بأن هناك العديد من البلدان التي تقر بأن التعويض عن الضرر يجب أن يكون عادلاً. وينذرون أمثلة على ذلك كالاتحاد السوفياتي سابقاً، المجر، بولندا وسويسرا. ويؤكد هؤلاء على أن القاضي ملزم بمراعاة مدى وشدة الخطأ عند تقدير التعويض عن الضرر المعنوي. كما يشيرون إلى أن قانون المسؤولية المدنية الإيرانية مستوحى من أحكام قانون الالتزامات السويسري، حيث طبقاً لقاعدة العدل والإنصاف يمنح المشرع السويسري المحكمة القدرة على تعديل التعويض ويسمح للقاضي بمحاسبة الأضرار، مع مراعاة حالة الطرفين. ويشير هذا الفريق إلى المادة ٤٢ من قانون الالتزامات السويسري: "إذا لم يكن الضرر ناشئاً عن فعلٍ عمديٍّ أو إهمالٍ، وإذا كان التعويض عنه يسبب إعساراً للمسؤول، فيمكن للقاضي في هذه الحالة تخفيض التعويض بشكلٍ عادلٍ". كما أن تقييم الأضرار من حيث قاعدة الإنصاف منصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ٣٩ (الأضرار الناجمة عن الوكالة المزعومة) والفقرة ٢ من المادة ٤٢ (استحالة تحديد المبلغ الدقيق للأضرار) من قانون الالتزامات السويسري. كما تنص الفقرة ١ من المادة ٤٣ من هذا القانون على ما يلي: "يجدد القاضي طريقة ومدى التعويض حسب الظروف ومدى جسامته الخطأ" (تبريزى، ١٣٩٤: ١٦٠).

لهذا السبب، سمح المشرع الإيراني في المادة ٤ من قانون المسؤولية المدنية، المقتبس من قانون الالتزامات السويسري، سمح للقاضي بالعدول عن مبدأ التعويض الكامل. حيث أكد في الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه يمكن للمحكمة التخفيف من مقدار التعويض في حال كان وقوع الضرر بسبب إهمال بسيط لا يعتد به العرف، كما يتسبب التعويض عنه بإعساراً من جانب المسؤول عن الضرر". في هذه الحالة، وطبقاً لقواعد العدالة والإنصاف فإن المحكمة يجب عليها مراعاة جسامنة الخطأ في فرض مقدار الأضرار وتقليل مقدار التعويض (أميني، ١٣٩١: ١٨).

### ٢-٣ . أصحاب الرأي القائل بالتعويض الكامل

على الرغم من أن قانون المسؤولية المدنية الإيرانية مقتبس من قانون الالتزامات السويسري، فإن الحقيقة هي أنه يسبب بعض التغييرات التي أجرتها المشرع الإيرانية في صياغة قانون المسؤولية المدنية، فإن موقف قانون المسؤولية المدنية الإيرانية فيما يتعلق بالقبول الكامل لمبدأ التعويض العادل يواجه بعض الشكوك. ويمكن إرجاع هذه الشكوك إلى ميل فقهاء القانون الإيرانيين إلى التشكيك بقواعد التعويض الكامل التي أرساها القانون الفرنسي كقاعدة عامة وهي تعتبر أكثر توافقاً مع المبادئ الفقهية والقانون الإيرانية التقليدي (باريكلو، ١٣٨٩: ٢٢٣؛ ره پیک، ٨٧: ٤٨٧؛ کاتوزیان، ١٣٧٤: ٥٣٤).

ومجموع الأدلة التي يشير إليها هذا الفريق هي كالتالي:

- خلافاً للاتجاه السائد حول العالم والذي يدعو إلى قبول المسؤولية بدون خطأ، فإن المشرع الإيراني (تقليداً للمادة ٤١ من قانون الالتزامات السويسري) اتجه إلى اعتبار الخطأ ركن المسؤولية الأساسي الذي تبني عليه المسؤولية. ومع ذلك، وأنباء ترجمته للمادة ٤٣ من قانون الالتزامات السويسري، فقد حذف المشرع الإيراني عبارة "جسمنة الخطأ"، وعليه فقد تم

استبعاد درجة الخطأ من العوامل الفعالة في تحديد مقدار التعويض. لا يعني هذا التغيير أي شيء سوى أن التعويض من وجهة نظر واضعي قانون المسؤولية المدنية الإيراني، ليس نوعاً من أنواع العقوبة المدنية أو العقوبة الخاصة، وتحديد مقدار التعويض يجب أن يراعي حجم الضرر فقط دون مراعاة جسامته الخطأ. بعبارة أخرى، فعلى الرغم من أن المشرع الإيراني اتبع القانون السويسري من حيث الأصل ومبني المسؤولية القائمة على الخطأ، إلا أنه افترق عن القانون السويسري من حيث تحديد مقدار التعويض، فالقانون السويسري يتبع قاعدة التعويض العادل والذي يستوجب مراعاة الظروف المالية وجسامته الخطأ ومنح القاضي سلطة تقديرية واسعة في تقدير التعويض المناسب (سعيدي، ١٣٩٢: ٩٦)؛

- كما امتنع المشرع الإيراني أثناء صياغته للمادة ١ من قانون المسؤولية المدنية عن ترجمة المادة ٤١ من قانون الالتزامات السويسري والتي تؤكد على ضرورة مراعاة البعد الأخلاقي في القوانين. حيث نصت المادة ٤١ من قانون الالتزامات السويسري على ما يلي: "كل من تسبب عمداً في إيهام الغير بارتكاب أعمال منافية للأخلاق فهو مسؤول أيضاً".

- كما لم يتبين المشرع الإيراني نص المادة ٤٢ من قانون الالتزامات السويسري والتي منحت القاضي السلطة بتقدير التعويض بناء على قواعد العدالة في الحالة التي لا يمكن فيها تعين مقدار التعويض بشكل دقيق (سعيدي، ١٣٩٢: ٩٧). ونحن إذا ما أردنا أن ندلّ بدلونا في قضية مراعاة جسامنة الخطأ من عدمها، ينبغي علينا القول بأن المسألة فيها تفصيل: إذ نرى بأن الخلاف إنما يرجع في أصله إلى المدف والوظيفة الأساسية للمسؤولية المدنية. حيث ينظر إلى المسؤولية المدنية (وبالتالي التعويض المدني)، على أنها ذات وظيفة تعويضية محضة. فهي تعنى فقط بالضرر ومقداره. وبالتالي فوظيفة التعويض تصرف فقط إلى تعويض هذا الضرر، فيقرر القاضي التعويض بالنظر إلى مقدار الضرر، وبهتمل في تقديره ظروف المسؤول الشخصية ودوافعه وأحواله النفسية ومدى جسامته خطأه. وبالتالي فإن فلسفة المسؤولية المدنية تقوم على أساس العدالة التصحيحية، والتي تمحض وظيفتها تعويض الضرر دون الاعداد بأي شيء آخر سواها.

ونحن نرى، بأنّ قصر وظيفة المسؤولية المدنية على الجانب التصحيحي فيه نوع من السطحية في فهم فلسفة المسؤولية المدنية. فالمسؤولية المدنية تقوم على أساس واضح وواجِبٍ أخلاقي واجتماعي ملقي على عائق الكافية باحترام عدم التعرض أو المساس بالحقوق المشروعة للغير، أو التعدي على سلامتهم الجسدية أو المساس بشرفهم أو جانبيهم المعنوي دون حق. ويترتب على هذا الواجب، ظهور وظيفتين للمسؤولية المدنية، الأولى هي الوظيفة التعويضية، والثانية هي الوظيفة الردعية.

إن تمحور المسؤولية المدنية حول الوظيفة التعويضية، لا ينفي عنها أبداً الوظيفة الردعية، بل لا بد من الإقرار بأنّ المدف الثاني للمسؤولية المدنية هو الردع. ومنع أفراد المجتمع من التعدي على الحقوق المشروعة لبعضهم البعض.

وعليه، وعندما نزيد بناء نتيجة على ما سبق بيانه، فيجب التقرير بأنّ القاضي ينظر إلى الضرر وحده معنلاً عن مسببه، إذا ما كان الخطأ يسيراً أو تافهاً، وبذلك تتحقق وظيفة المسؤولية المدنية بالتعويض عن الضرر، ويعتبر هذا التعويض في حد ذاته رادعاً للمسؤول عن الضرر بشخصه (لأنّ خطأه لم يكن جسماً أو عمدياً)، ورادعاً لأعضاء المجتمع كذلك،

من أن القانون يُرتب التعويض عن أي ضرر يتعرض له المضرور ولو كان تافهاً. ومن ناحية أخرى، فلا بد للقاضي أن يراعي جسامنة الخطأ (إذا ما كان خطأ المسوؤل جسماً أو ناجماً عن عدم). وذلك أن الركون إلى مقدار الضرر كعنصر وحيد، في تحديد مقدار التعويض (في هذه الحالة)، يُخل بالوظيفة الردعية للمسؤولية المدنية. خصوصاً أنه في الوقت الحالي أصبح من النادر أن يدفع المتسبب في الضرر التعويض شخصياً، وإنما تولاه جهات أخرى في مقدمتها شركات التأمين، يُضاف إليها مختلف النظم التعويضية الخاصة في المجالات المختلفة للأضرار، وفي هذه الحالة لا يكون للوظيفة التهذيبية للمسؤولية المدنية أي دور في دفع المتسبد في الضرر (إبراهيم البيه، ١٩٩٣: ١٠١). ويبدو بأن السبيل الوحيد للخروج من هذه المعضلة هو أن ينظر القاضي في مدى جسامنة الخطأ، فيقرر لها مبلغاً إضافياً "كتعويض عقابي مدني"<sup>٣</sup> للمسؤول (في حالي الخطأ الجسيم والعمدي). بحيث يعتبر هذا التعويض الإضافي:

أ. رادعاً خاصاً للمسؤول يمنعه من تكرار أخطائه؛

ب. ويعتبر في الوقت ذاته، رادعاً عاماً للمجتمع وأفراده، يوجب عليهم اتباع الحيطة والحذر بعدم الإضرار بالآخرين؛

ج. وهذا التعويض أثره البالغ في تهدئة نفس المضرور، فهو يطفئ جذوة غضبه ويشعّ حاجته في الشعور بالعدالة، بحيث تصرف المضرور عن الرغبة في الثأر الشخصي (إبراهيم البيه، ١٩٩٣: ١٦٠).

هذه الوظيفة الردعية للمسؤولية المدنية مع الاعتراضات الفقهية الكثيرة عليها (الزوبي، ٢٠١٧: ٩٠)، تبقى محسورة في إطار محدود هو الأخطاء الجسيمة والعمدية، فهي لا تعم على جميع حالات الانحراف في السلوك، وإنما ينحصر دورها في تلك الانحرافات الشاذة مما يجعل من وظيفة الردع وظيفة عارضة قد تثور وقد لا تثور بحسب جسامنة الخطأ، وذلك على خلاف الوظيفة التعويضية أو الإصلاحية فهي وظيفة ممتددة وملزمة لكل أوجه الإضرار بسبب ارتباطها بالضرر وليس بالخطأ كما هو الحال بالنسبة للوظيفة الردعية، فالهدف الأساسي للمسؤولية المدنية كان ولا يزال هو جبرضرر الذي يلحق بالمضرور من فعل الغير (الدسوقي، ١٩٧٥: ٢٠١٥). وبالتالي فإن المسوؤل عن دفع التعويض العقابي هو المسوؤل وليس شركات التأمين، وبالتالي يتحقق المدف المرجو من فرض مثل هذا التعويض، متمثلاً بإنتزاع عقوبة مدنية بالمسؤول المتخطي وتحقيق الوظيفة الردعية الثانية التي تتبعها المسؤولية المدنية.

وقد ي تعرض علينا، بأنّ ما تم اقتراحه (أعلاه)، لا يستند إلى أساس قانوني، وإنما ينبع من استقراء فلسفى لهدف المسؤولية المدنية. ونجيب على هذا الانتقاد المحتمل بالقول، بأن المادة ٢٥٥ من القانون المدني القطري، وبقابلها المادة ٢١٤ من القانون المدني المصري، والمادة ٢٥٤ من القانون المدني العراقي جيئها تنص على: "إذا تم التنفيذ العيني أو أصر المدين على رفض التنفيذ، حدّدت المحكمة مقدار التعويض الذي يلزم به المدين عن عدم التنفيذ أو التأخير فيه مراعية في ذلك الضرر الذي أصاب الدائن والعنّت الذي بدا من المدين". فالمشروع هنا وضع أمام القاضي معيارين لتقدير التعويض هما: ١) مقدار الضرر؛ ٢) العنت الذي بدا من المدين. ويمكن تعليم هذه القاعدة على المسؤولية التقصيرية عند حدوث الضرر المعنوي إذا ما كان الضرر ناجماً عن الخطأ الجسيم أو العمدي.

كما استخدم المشرع الإيراني عنوان "التعويض العقابي" في قانون اختصاص القضاء في جمهورية إيران الإسلامية للتعامل مع الدعاوى المدنية المرفوعة ضد الحكومات الأجنبية " الذي تم إقراره عام ١٣٧٩ش، والقانون البديل له والذي تم إقراره في عام ١٣٩٠ش (فاسي حامد والآخرون، ١٣٩٢: ١٦٤).

#### ٤. شروط التعويض عن الضرر المعنوي

أجمعـت قوانيـن الـبلدانـ التي تكونـ محلـ هـذه الـدراسـةـ عـلـىـ أـنـ لـلوصـولـ إـلـىـ تـقيـيـمـ عـادـلـ لـلـضرـرـ المـعـنـويـ هـنـاكـ شـرـطـانـ أـسـاسـيـانـ لـابـدـ مـنـ مـرـاعـاـتـهـماـ مـنـ قـبـلـ الـحـكـمـةـ هـماـ:

##### ١-٤. يـجبـ أـنـ يـكـونـ تـقـدـيرـ التـعـويـضـ سـائـغاـ وـمـنـطـقـياـ

وـذـلـكـ بـأـنـ يـكـونـ تـقـدـيرـ التـعـويـضـ لـهـ أـصـلـهـ الثـابـتـ بـالـأـورـاقـ، وـمـبـنيـ عـلـىـ أـسـاسـ سـلـيمـ مـسـتـمـدـ مـنـ أـدـلـةـ الـدـعـوـىـ الـمـتـداـولـةـ فـيـهاـ (ـآلـ ثـانـ، ٢٠١٨ـ: ٤٤ـ)، وـهـذـاـ إـلـيـرـاءـ يـمـنـعـ الثـقـةـ لـلـمـتـقـاضـيـنـ بـالـقـضـاءـ وـيـقـلـلـ مـنـ الـلـجـوءـ إـلـىـ طـرـقـ الـإـسـتـنـافـ أـوـ التـمـيـزـ، وـذـلـكـ لـاـطـمـعـانـ أـطـرـافـ التـقـاضـيـ مـنـ أـنـ القـاضـيـ بـنـ حـكـمـهـ عـلـىـ أـدـلـةـ وـاقـعـيـةـ. وـهـوـ يـؤـمـنـ كـذـلـكـ اـسـتـقـارـ الـأـحـكـامـ الـقـضـائـيـ، فـطـلـمـاـ اـسـتـنـدـ القـاضـيـ إـلـىـ أـدـلـةـ مـوـضـوـعـيـةـ مـطـرـوـحـةـ أـمـاـهـ فـهـوـ يـجـبـ حـكـمـهـ رـقـابـةـ مـحـكـمـةـ التـمـيـزـ (ـمـحـكـمـةـ التـمـيـزـ الـقـطـرـيـةـ، ٢٠٠٦ـ؛ مـحـكـمـةـ التـمـيـزـ فـيـ رـأـسـ الـخـيـمـةـ، ٢٠١٢ـ).

وـلـكـيـ يـكـونـ الـحـكـمـ مـنـطـقـيـاـ يـجـبـ عـلـىـ القـاضـيـ أـنـ بـيـنـ عـنـاصـرـ الـضـرـرـ (ـآلـ ثـانـ، ٢٠١٨ـ: ٤٦ـ)، وـعـلـيـهـ كـذـلـكـ أـنـ يـنـاقـشـ هـذـهـ عـنـاصـرـ وـأـنـ يـحـلـلـهـاـ إـذـاـ مـاـ كـانـ الـضـرـرـ يـمـسـ أـكـثـرـ مـنـ شـخـصـ. وـفـيـ ذـلـكـ قـضـتـ مـحـكـمـةـ التـمـيـزـ الـقـطـرـيـةـ عـلـىـ "ـأـنـ وـلـنـ كـانـ يـجـوزـ مـحـكـمـةـ الـمـوـضـوـعـ أـنـ تـقـضـيـ بـتـعـويـضـ إـجـمـالـيـ عـنـ الـأـضـارـ الـتـيـ حـاـقـتـ بـالـمـضـرـورـ، إـلـاـ أـنـ ذـلـكـ مـشـرـوـطـ بـأـنـ تـبـيـنـ عـنـاصـرـ الـضـرـرـ الـتـيـ قـضـتـ مـنـ أـجـلـهـ بـهـذـاـ التـعـويـضـ، وـأـنـ تـنـاقـشـ كـلـ عـنـصـرـ مـنـهـاـ عـلـىـ حـدـدـ، وـتـبـيـنـ وـجـهـ أـحـقـيـةـ طـالـبـ التـعـويـضـ فـيـ أـوـ دـعـمـ أـحـقـيـةـ، وـبـحـسـبـاـنـاـ مـنـ مـسـائـلـ الـقـانـونـ الـتـيـ تـخـضـعـ لـرـقـابـةـ مـحـكـمـةـ التـمـيـزـ" (ـمـحـكـمـةـ التـمـيـزـ الـقـطـرـيـةـ، ٢٠٠٩ـ؛ مـحـكـمـةـ التـمـيـزـ فـيـ رـأـسـ الـخـيـمـةـ، ٢٠١٣ـ). وـيـبـدـوـ بـأـنـ الـحـاـكـمـ فـيـ الـبـلـادـ الـعـرـبـيـةـ وـكـذـلـكـ الـأـمـرـ فـيـ الـجـمـهـورـيـةـ الـإـسـلامـيـةـ الـإـرـانـيـةـ، اـعـتـادـتـ عـلـىـ الـحـكـمـ بـمـيـلـ إـجـمـالـيـ يـشـمـلـ التـعـويـضـ عـنـ الـضـرـرـ الـمـادـيـ وـالـمـعـنـويـ مـعـاـ، كـمـاـ تـمـ ذـكـرـهـ أـعـلاـهـ مـنـ قـبـلـ مـحـكـمـةـ التـمـيـزـ الـقـطـرـيـةـ. وـقـدـ تـوـافـقـ سـلـوكـ مـحـكـمـةـ التـمـيـزـ الـقـطـرـيـةـ مـعـ سـلـوكـ الـقـضـاءـ الـفـرـنـسـيـ (ـالـدـرـيـعـيـ، ٢٠٠٢ـ: ٧٧ـ) وـالـمـصـرـيـ (ـصـابـرـيـةـ، ٢٠١٥ـ: ٨٨ـ).

وـلـكـنـاـ إـذـ خـالـفـ هـذـاـ الرـأـيـ وـنـقـولـ بـأـنـهـ مـنـ الـأـفـضـلـ عـلـىـ الـحـكـمـ أـنـ تـفـكـكـ فـيـ حـكـمـهـ بـيـنـ الـضـرـرـ الـمـادـيـ وـالـضـرـرـ الـمـعـنـويـ، فـتـذـكـرـ أـسـبـابـ كـلـ مـنـهـمـاـ عـلـىـ حـدـدـ وـتـحـقـقـ فـيـ مـدـىـ أـحـقـيـةـ الـمـدـعـيـ بـادـعـاهـ. فـالـضـرـرـ الـمـادـيـ يـخـتـلـفـ مـنـ حـيـثـ الـطـبـيـعـةـ وـأـدـلـةـ الـإـثـبـاتـ عـنـ الـضـرـرـ الـمـعـنـويـ، وـلـذـلـكـ يـبـدـوـ لـزـاماـً عـلـىـ القـاضـيـ أـنـ يـغـصـلـ هـذـهـ الـمـسـأـلةـ فـيـ حـكـمـهـ لـتـجـنـبـ رـقـابـةـ مـحـكـمـةـ التـمـيـزـ فـيـ ذـلـكـ. وـنـخـنـ سـنـذـهـبـ أـيـعـدـ مـنـ ذـلـكـ بـالـاقـتـراـجـ بـأـنـهـ عـلـىـ القـاضـيـ أـنـ يـغـصـلـ الـضـرـرـ الـمـعـنـويـ الـذـيـ أـصـابـ الـمـدـعـيـ، فـيـقـسـمـهـ لـضـرـرـ الـأـلـمـ أـوـ فـقـدـانـ مـبـاهـجـ الـحـيـاةـ أـوـ التـعـرـضـ لـصـدـمـةـ عـصـبـيـةـ أـوـ نـقـصـ فـيـ الـعـمـرـ المتـوقـعـ (ـإـذـاـ كـانـ الـضـرـرـ

المعنوى ناجماً عن حادث أدى إلى إصابة جسدية؛ أو الإهانة (في حالة السب والشتم)؛ أو الأسى والحزن (في حال مطالبة أقارب المتوفى أو المصاب)؛ أو فقدان الاعتبار (في حالة التشهير والقذف والافتراء)؛ أو فقدان الكرامة (في حالة الاعتقال التعسفي). ولتوسيع عناصر الضرر على النحو السالف ذكره فوائد عديدة، تُمكّن من تحديد عناصر التعويض والضرر، وتعطي سوابق قضائية مهمة للقضاء لمقارنتها مع القضايا المعروضة أمامهم إذا ما أردوا النظر فيها.

#### ٢-٤. تكافؤ مقدار التعويض مع الضرر

يجب أن يراعي القاضي كذلك عند تقديره للتعويض حجم الضرر الذي أصاب المضرور بأن يكون مساوياً له غير زائد ولا ناقصٍ عنه (آل ثاني، ٢٠١٨: ٤٥) وفي ذلك قالت محكمة التمييز القطبية: "أن يكون التعويض متكاففاً مع الضرر ليس دونه وغير زائد عليه" (محكمة التمييز القطبية، ٢٠٠٨).

ولما كان الضرر المعنوى يصيب الشعور والأحاسيس، وليس له مقابلٌ ماديٌ يمكن القياس عليه؛ فإن المقصود بالتكافؤ بين التعويض والضرر في هذه الحالة، هو تحقيق هذا التناوب قدر الإمكان. فالتعويض عن الضرر المعنوى لا يقصد به حمو الضرر المعنوى خائياً (كما في حالة الضرر المادى)، وإنما يقصد منه تخفيف معاناة المضرور والتخفيف من آلامه وشعوره بالأسى أو شعوره بالضيق، أو توفير بدائل مناسبة لجعل محتنته أقل تأثيراً. وعليه فإن القاضي في تقديره لهذا التعويض يسعى لتحقيق التوازن المطلوب؛ فلا يصدر حكمه بالتعويض بمبلغ تافه يقل عن الضرر المعنوى كثيراً؛ ولا يصدر حكمه بالتعويض بمبلغ مبالغ فيه لدرجة إثراء المضرور على حساب المسؤول (محكمة النقض المصرية، ٢٠١٠).

### ٥. النتيجة والتوصيات

لم يجد المشرع في هذه البلدان الثلاثة التي درسناها، مفرأً من إعطاء سلطةٍ تقديريةٍ للقاضي، يستطيع من خلالها إعطاء تقييمٍ قريبٍ للواقع لما يتعرض له المضرور من ضررٍ معنويٍ. وللحيلولة دون نقض الأحكام القضائية أمام المحاكم العليا، أوجب المشرع على القاضي أن يصدر حكماً منطبقاً ومبيناً على الأدلة، كما أوجب عليه تعلييل أسباب حكمه وتوضيح عناصر الضرر، وأن يطبق في الوقت نفسه مبدأ تكافؤ الضرر والتعويض، فلا يحكم بتعويض أقل من الضرر (فيقى جزءٌ من الضرر بدون تعويض) ولا يحكم بتعويض أكبر من الضرر (فيكون إثراءً بلا سببٍ لجهة المضرور). كما فرض المشرع على القاضي صراحةً (في قطر وإيران) وضمنياً في العراق، الاستناد إلى ظروف الملائمة التي تحيط بالمضرور. وانختلف الفقه فيما بينه حول وجوب الاعتداد بظروف المسؤول وجسامته الخطأ.

وبناءً عليه، فقد توصلنا إلى التوصيات التالية:

- أ. لا يجب على القاضي النظر إلى ظروف المسؤول الشخصية، لأن المسؤولية المدنية تُدينن حول الضرر، فمحور اهتمامها للوهلة الأولى هو السعي إلى إزالة الضرر، وتطبيقاً لذلك فهي تستند في أحکامها إلى مبدأ التعويض الكامل دون زيادة أو نقصان. وفي سبيل الوصول إلى التعويض الكامل لا بد من الاعتداد بالظروف الشخصية للمضرور "دون

المسؤول" ، فتضرر في مركزه الاجتماعي وحالته الصحية ليكون لديها أدوات لقياس التعويض عن الضرر المعنوي؛ بـ. يجب على القاضي أن ينظر في جسامة الخطأ إذا ما كان الخطأ جسيماً للغاية أو متعمداً، وألا يعتد به في حالي الخطأ اليسير والنافعه. وذلك لأن أعظم الضرر قد يتبع عن خطأ تافه (كإرسال رسالة نصية أثناء قيادة السيارة)، فهل من المبرر تحفيض مقدار التعويض بالنظر إلى تقاهة الخطأ في مثل هذه الحاله؟ وأما عن الخطأ الجسيم والخطأ العمدي، فصحبيج بأن الحكم بتعويض الضرر بغض النظر عن جسامة الخطأ، يتحقق الوظيفة الأصلية للمسؤولية المدنية متمثلة بالوظيفة التعويضية-التصحيحية؛ ولكنها تتم الوظيفة الثانية للمسؤولية المدنية والمتمثلة بالوظيفة الردعية-العقابية والتي تتحقق الردع العام (للمجتمع) والردع الخاص (للمسؤول بنفسه). وجاء هذا الاقتراح بناء على تطور نظام التأمين في النظم الحقوقية محل الدراسة، إذ أصبح من النادر جداً أن يدفع المسؤول بشخصه التعويض عن الضرر الذي أحدثه (خصوصاً في الحوادث التي تشكل أغلب دعاوى الضرر المعنوي)، فكان لا بدّ علينا من الاقتراح بأن يقوم القاضي ضمن سلطاته التقديريه بفرض "تعويض عقابي" يكافئ جسامة الخطأ وسوء نية المسؤول عن إحداث الضرر. ولم يكن هذا الاقتراح اعتباطياً إذ له أصله القانوني في القوانين محل الدراسة، كما يمكن استخلاصه كذلك من الواقع العملي للمحاكم في البلدان العربية وإيران.

## ٦. هواوش

- ١- المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية الإيراني، تاريخ ١٣٩٢ شمسي (٢٠١٣)؛ المادة ٢٠٥ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١؛ المادة ٢٠٢ من القانون المدني القطري رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٤.
- ٢- الاستئناف رقمي ٨٦٨ + ٨٧٦ لسنة ٢٠١٥ والصادرين بمجلسه ١ / ٦ / ٢٠١٦، المؤيد لأسبابه بالطعن بالتمييز رقم ٢٨٩ لسنة ٢٠١٦ وال الصادر بمجلسه ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٦، ص.٨.
- ٣- لقد أطلقنا هذه التسمية على هذا النوع من التعويض. فهو تعويض "ليس غراماً" من جهة أنه يعطى للمدعي المضرور، وهو عقابي من جهة أنه لا يهدف لتعويض ضرر ملموسٍ (مادي أو أدبي) أصابَ المضرور وإنما يتم إقراره بالنظر إلى فداحة خطأ المسؤول وسوء نيته، فهو عقوبة أكثر منه تعويض.

## ٧. المصادر والمراجع

باللغة العربية

- [١] إبراهيم البيه، محسن عبد الحميد، (١٩٩٣)، *حقيقة أزمة المسؤولية المدنية ودور تأمين المسؤولية*، المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة.
- [٢] أفضلي، معصومة؛ آذري، هاجر؛ فرجيها، محمد، (١٣٩٩)، حقوق المتعرضات للابتزاز الجنسي في العالم

- الافتراضي؛ دراسه تحليلية، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٢، صص ١١١-١٣٩.
- [٣] الدريعي، سامي عبدالله، (٢٠٠٢)، بعض المشكلات التي يثيرها التقدير القضائي للتعويض، مجلة الحقوق، العدد الرابع، السنة السادسة والعشرون، صص ٧١-١٠٢.
- [٤] الدسوقي، محمد إبراهيم، (١٩٧٥)، الإعفاء من المسئولية المدنية عن حوادث السيارات، دراسة تحليلية لنظرية السبب الأجنبي في الفقه المصري والقضاء المصري والفرنسي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.
- [٥] التوزير، عمر، (٢٠١٧)، التوجيه الموضوعي للمسؤولية المدنية، الجزائر: رسالة دكتوراه جامعة الجزائر.
- [٦] السرحان، إبراهيم، (١٩٩٨)، الضرر وتعويضه وفق أحكام الفعل الضار، مجلة الأمن والقانون، السنة السادسة، العدد الثاني، صص ١٣٤-٢٢٣.
- [٧] السنهوري، عبد الرزاق، (٢٠٠١)، الوسيط في شرح القانون المدنى الجديد، ج ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- [٨] الفضل، منذر، (١٩٩١)، النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني، الطبعة الأولى، بغداد: جامعة بغداد.
- [٩] آل ثانى، مها، (٢٠١٨)، التعويض عن الضرر المعنوى الناشئ عن الأضرار الجسدية (دراسة مقارنة في القانون القطري)، رسالة ماجستير، جامعة قطر.
- [١٠] روحى برندق، كاوس، (٢٠١٣)، الكرامة الإنسانية في القرآن الكريم من وجهة نظر الحافظ الشيرازي، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية، المجلد ٢٠، العدد ١، صص ٣٩-٥٧.
- [١١] بيات، سليمان، (١٩٦٢)، القضاء المدني العراقي، بغداد: مركزطبع ونشر الأهلية.
- [١٢] حبر، عزيز كاظم، (١٩٩٨)، الضرر المرتدى وتعويضه في المسؤولية التقتصيرية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، الأردن: دار الثقافة.
- [١٣] سعد، نبيل إبراهيم؛ قاسم، محمد حسن، (٢٠١٠)، مصادر الالتزام، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، لبنان: الحليبي الحقوقية.
- [١٤] صابرية، بيطرار، (٢٠١٥)، التعويض في نطاق المسؤولية المدنية في القانون الجزائري، الجزائر: رسالة ماجستير، جامعة أحمد درية.
- [١٥] مرقس، سليمان، (١٩٧١)، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، ج ١، الطبعة الثانية، القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية.
- [١٦] ناصيف، إلياس (٢٠٠٤)، موسوعة العقود المدنية والتجارية، الجزء الرابع، الطبعة الثالثة، لبنان: بدون دار نشر. باللغة الفارسية
- [١٧] أميني، عيسى، (١٣٩١)، نقش تقصير در مسئولیت مدنی و مقایسه آن با حقوق کامن لا، مجلة البحوث

القانونية الحرة، سنة ٥، العدد ٨٦، صص ١-٢٢.

- [١٨] باریکلو، علی رضا، (١٣٨٩)، مسئولیت مدنی، الطبعة الثالثة، طهران: میزان.
- [١٩] تبریزی، علی قسمی، (١٣٩٤)، اصل "جبران کامل زیان"، مجله الفقه الاسلامی و دراسات القانون، سنه ٧، العدد ١٣٥، صص ١٣٥-١٧٤.
- [٢٠] درخشان نیا، حمید، (١٣٧٦)، ضرر و زیان ناشی از جرم، رسالت ماجستیر، جامعة الشهید بخشی.
- [٢١] روپیک، حسن، (١٣٨٧)، حقوق مسئولیت مدنی و جبران‌ها، الطبعة الأولى، طهران: خرسنده.
- [٢٢] سعیدی، سعیه، (١٣٩٢)، ارزیابی میزان خسارت در دعواه مسئولیت مدنی، رسالت ماجستیر، جامعة أصفهان.
- [٢٣] شوشی نسب، نفیسه، (١٣٩٠)، نحوی ارزیابی خسارت‌های درد و رنج، مجله پژوهش حقوق و سیاست، سال سیزدهم، العدد ٣٣.
- [٢٤] فقیه نجیری، حسن، (١٣٥١)، دعواه خصوصی در دادگاه جزا، بدون مکان: داوریناه.
- [٢٥] قاسمی حامد، عباس و دیگران، (١٣٩٢)، خسارت تنبیهی در حقوق ایران، مجله حقوقی دادگستری، العدد ٨١.
- [٢٦] کاتوزیان، ناصر، (١٣٧٤)، الزام‌های خارج از قرارداد (ضمان قهری)، الطبعة الثامنة، طهران: جامعة طهران.
- [٢٧] مهدوی، ابراهیم (١٣٤٢)، ضرر و زیان ناشی از جرم، مجله کانون وکلا، العدد ٨٣، صص ١-٣١.
- [٢٨] نقیبی، ابو القاسم (١٣٨٨)، خسارت معنوی در حقوق اسلام، ایران و نظام‌های معاصر، الطبعة الثانية، طهران: امیر کبیر.

#### الأحكام والطعون القضائية

- [٢٩] الاستئنافین رقمي +٨٦٨ ٨٧٦ لسنة ٢٠١٥ /٦/٢٠١٦، ولصدرين مجلسه ١/٦، لتمييز رقم ٢٨٩ لسنة ٢٠١٦ وال الصادر مجلسه ٢٠/١٢.
- [٣٠] المیزان، الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٠٨، محكمة التمييز القطرية، الدائرة المدنية والتجارية، جلسه ٢٤/٢، ٢٠٠٩.
- [٣١] المیزان، الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٨، محكمة التمييز القطرية، الدائرة المدنية والتجارية، جلسه ٢٧/٥، ٢٠٠٨.
- [٣٢] المیزان، الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٦، محكمة التمييز القطرية، الدائرة المدنية والتجارية، جلسه ٢١/٦، ٢٠٠٦.
- [٣٣] المیزان، الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٩، محكمة التمييز القطرية، الدائرة المدنية والتجارية، جلسه ١٠/١١، ٢٠٠٩.

<https://bit.ly/3pOODw5>

<https://bit.ly/3m6Iom>

<https://bit.ly/3fvgPPF>

<https://bit.ly/3pUoig5>

- [٣٤] الميزان، الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٦، محكمة التمييز، الدائرة المدنية والتجارية، جلسة ٤/٢٦ ،٢٠١٦ ،  
<https://bit.ly/35YwJPs>
- [٣٥] الميزان، الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٦، محكمة التمييز، الدائرة المدنية والتجارية، جلسة ٤/١٢ ،٢٠١٦ ،  
<https://bit.ly/3pTQUWC>
- [٣٦] رأى "هوفليها"، صادره از شعبه يک دادگاه عمومی حقوقی تهران، شماره پرونده: ٨٥٠٩٩٨٠٢٢٦١٠٠٣٠٧  
 مونخ ٤/٣١ . ١٣٨٨/٤
- [٣٧] محكمة الاستئناف القطرية، الحكم رقم ٢٦٩٥ لسنة ٢٠١٤ وال الصادر بجلسة ٣١ / ٣ / ٢٠١٥ .
- [٣٨] محكمة التمييز العراقية، القرار رقم ٥٨٣ / مدنية أولى ٩٧٨ في ٢٥/٧/١٩٧٨، منشور في مجموعة الأحكام العدلية، العدد الثالث، السنة التاسعة، وزارة العدل، بغداد، ١٩٧٨ .
- [٣٩] محكمة التمييز العراقية، القرار رقم ٤٨٥ / موسعة أولى ٩٨٨ في ٣٠/١٠/١٩٨٨، مجلة القضاء، العدد الثالث والرابع، ١٩٨٩، نقابة المحامين العراقية.
- [٤٠] محكمة التمييز العراقية، القرار رقم ٧١٤، ٧١٥، التمييز الثانية/١٩٧٧ في ٣٠/٥/١٩٧٧ .
- [٤١] محكمة تمييز رئيس الخيمة، الطعن رقم ٧٦ لسنة ٧ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ٢٠١٣ ،٥٦ ق، ٢٠١٣ .
- [٤٢] محكمة تمييز رئيس الخيمة، الطعن رقم ٢١ ، ٢٧ لسنة ٧ ق جلسة ٥ / ٨ / ٢٠١٢ ،٢٠ .
- [٤٣] محكمة النقض المصرية، الدائرة المدنية، الطعن رقم ٥٠٠٤، سنة ٦٥ ، تاريخ الجلسة ١٢/٧/٢٠١٠ ،  
<https://bit.ly/3pWHRED>

## References

### Arabic

- [1] Afzali, Masoumeh; Azari, Hajar; Farjiha, Muhammad, (2020). ‘The Rights of Victims of Sexual Extortion in the Virtual World; Analytical study’, *Journal of Studies in the Humanities*, Volume 27, No. 2, Pp. 111-139.
- [2] Al-Desouky, Mohamed Ibrahim, (1975). ‘Exemption from civil liability for car accidents, an analytical study of the theory of foreign cause in Egyptian jurisprudence and Egyptian and French judiciary’, PhD thesis submitted to Ain Shams University.
- [3] Al-Duraei, Sami Abdullah, (2002). ‘Some Problems Raised by the Judicial Assessment of Compensation’, *Journal of Law*, Quarterly Journal, issued by the Scientific Publication Council, Kuwait University, issue 4, Year 26, Pp. 71-102.
- [4] Al-Fadl, Munther, (1991). *The General Theory of Obligations in Civil Law, Part One, Sources of Obligation*, 1<sup>st</sup> Edition, Baghdad: University of Baghdad.

- [5] Al-Sanhoury, Abdel-Razzaq, (2001). *The Mediator in Explaining the New Civil Law*, part 1, Beirut: House of Revival of Arab Heritage.
- [6] Al-Sarhan, Ibrahim, (1998). 'Damage and compensation according to the provisions of the harmful act', *Journal of Security and Law*, issued by Dubai Police College, Year 6, Issue 2, Pp. 134-223.
- [7] Al-Thani, Maha, (2018). 'Compensation for moral damage resulting from bodily harm (a comparative study in Qatari law)', master's thesis submitted to Qatar University.
- [8] Alzoubir, Omar, (2017). 'The Objective Orientation of Civic Responsibility', Algeria: PhD thesis submitted to the University of Algiers.
- [9] Barendak, Kaos Rouhi, (2013). 'Human Dignity in the Holy Qur'an from the Perspective of Al-Hafiz Al-Shirazi', *Journal of Studies in the Humanities*, Vol. 20, No. 1, Pp. 39-57.
- [10] Bayat, Suleiman, (1962). *The Iraqi Civil Judiciary*, Baghdad: Al-Ahlia Printing and Publishing Center.
- [11] Ibrahim Al-Bayh, Mohsen Abdel-Hamid, (1993). *The Reality of the Civil Liability Crisis and the Role of Liability Insurance*, Mansoura: Al-Galaa Al-Jadeed Library.
- [12] Jbr, Aziz Kazem (1998). *Apostasy and Compensation in Tort: A Comparative Study*, 1<sup>st</sup> Edition, Jordan: House of Culture.
- [13] Marqis, Suleiman, (1971). *Civil Liability in the Legalizations of Arab Countries: General Provisions, Elements of Responsibility: Damage, Fault and Causation*, Part 1, 2<sup>nd</sup> Edition, Cairo: Arab League, Institute of Arab Research and Studies.
- [14] Nassif, Elias, (2004). *Encyclopedia of Civil and Commercial Contracts*, Part IV, Contract Execution, Volume Two, Alternative Execution, Comparative Study, 3<sup>rd</sup> Edition, Lebanon.
- [15] Saad, Nabil Ibrahim; Qassem, Muhammad Hassan, (2010). *Sources of Obligation, a Comparative Study*, 1<sup>st</sup> Edition, Lebanon: Al-Halabi Human Rights Publications.
- [16] Sabrina, Bitar, (2015). 'Compensation within the scope of civil liability in Algerian law', Algeria: Master's thesis submitted to Ahmed Deraya University.

### Persian

- [17] Amini, Issa, (2012). 'The Role of Fault in Civil Liability and Its Comparison with Common Law', *Journal of Legal Research*, Volume 5, Number 18, pp. 1-22.

- [18] Bariklo, Ali Reza, (2010). *Civil Liability*, 3<sup>rd</sup> Edition, Tehran: Mizan Publications.
- [19] Tabrizi, Ali Ghasmati, (2015). 'The Principle of Complete Compensation for Damage', *Journal of Islamic Jurisprudence and Law Studies*, Year 7, Number 13, Pp. 135-174.
- [20] Derakhshannia, Hamid, (1997). 'Damage caused by crime', Master's thesis submitted to the Shahid Behshti University.
- [21] Faqih Nakhjiri, Hassan, (1972). *Private Lawsuit in the Criminal Court*, Isfahan: Davarpanah Publications.
- [22] Ghasemi Hamed et al., (2013). 'Punitive Damage in Iranian Law', *Legal Journal of Justice*, No. 81.
- [23] Katozian, Nasser, (1995). *Non-Contractual Obligations (Compulsory Guarantee)*, 3<sup>rd</sup> Edition, Tehran: Publications of Tehran University.
- [24] Mahdavi, Ebrahim, (1963). 'Losses and Damages Caused by Crime', *Journal of the Bar Association*, No. 83, Pp. 1-31.
- [25] Naqibi, Abu al-Qasim, (2009). *Moral Damage in Islamic Law, Iran and Contemporary Systems*, 2<sup>nd</sup> Edition, Tehran: Amir Kabir Publications.
- [26] Rahpik, Hassan, (2008). *Civil Liability Law and Compensation*, 1<sup>st</sup> Edition, Tehran: Khorsandi Publications.
- [27] Saeedi, Somayeh, (2013). 'Assessing the amount of damages in civil liability lawsuits', Master's thesis submitted to the Isfahan University.
- [28] Shushi Nasab, Nafiseh, (2011). 'Assessing the Damages of Pain Suffering', *Journal of Law and Policy Research*, Year 13, No 33.

### Judicial Rulings and Appeals

- [29] Al-Mezan, Appeal No. 41 of 2006, Qatar Court of Cassation, Civil and Commercial Department, session 6/21/2006, <https://bit.ly/3fvgPPF>
- [30] Al-Mizan, Appeal No. 125 of 2008, Qatar Court of Cassation, Civil and Commercial Department, session 2/2/2009, <https://bit.ly/3pOODw5>
- [31] Al-Mizan, Appeal No. 46 of 2008, Qatar Court of Cassation, Civil and Commercial Department, session 27/5/2008, <https://bit.ly/3m·6Iom>
- [32] Al-Mizan, Appeal No. 74 of 2009, Qatar Court of Cassation, Civil and Commercial Department, session 10/11/2009, <https://bit.ly/3pUoig5>
- [33] Al-Mizan, Appeal No. 89 of 2016, Court of Cassation, Civil and Commercial Department, session 26/2·16, <https://bit.ly/35YwJPs>
- [34] Al-Mizan, Appeal No. 95 of 2016, Court of Cassation, Civil and Commercial Department.
- [35] Appeals No. 868 + 876 for the year 2015 issued at the 1/6/2016 session,

whose reasons are supported by the appeal No. 289 for the year 2016 issued at the session 20/12/2016.

- [36] Judgment of "Hemophilia", issued by Branch 1 of the General Legal Court of Tehran, file number: 8509980226100307, dated 22/7/2009.
- [37] Qatar Court of Appeal, Judgment No. 2695 of 2014, issued at the 31/3/2015 session, amending the value of the awarded compensation from four million riyals to one million riyals.
- [38] Ras Al Khaimah Court of Cassation, Appeal No. 21, 27 of 7, session 5/8/2012, Q 20.
- [39] Ras Al Khaimah Court of Cassation, Appeal No. 76 of 7 session 26/5/2013, Q 56.
- [40] The Egyptian Court of Cassation, Civil Department, Appeal No. 500٤, Judicial Year 65, session date 7/12/2010, <https://bit.ly/3pWHRED>
- [41] The Iraqi Court of Cassation, Decision No. 485/First Expanded/988 of October 30, 1988, Journal of the Judiciary, No. 3 and 4, 1989, Iraqi Bar Association.
- [42] The Iraqi Court of Cassation, Decision No. 583/First Civil/978 on 25/7/1978, published in the Judicial Judgments Collection, No. 3, Year 9, Ministry of Justice, Baghdad, 1978.
- [43] The Iraqi Court of Cassation, Decision No. 714, 715, Second Cassation/1977 on May 30, 1977.

## An Evaluation of Compensation for Moral Damage (A Comparative Study of Iranian, Iraqi, and Qatari Laws)

Mahmoud Albazi<sup>1\*</sup>, Ghassem Mohammadi<sup>2</sup>

1. PhD Student of Private Law, Faculty of Law, Shahid Beheshti University, Tehran, Iran.
2. Assistant Professor, Faculty of Law, Islamic Law, Shahid Beheshti University, Tehran, Iran.

### Abstract

Damages, in the general context, are divided into material and spiritual (moral) ones. In principle, the pecuniary damage does not constitute a special difficulty, whether for evaluation or judgment by the court. But the difficulty arises when talking about moral damage. This damage is imperceptible from a material point of view, and there are no adequate criteria for assessing it. Pain, defamation, and other examples related to non-pecuniary damage vary in magnitude and impact from one person to another. To discuss this problem, we decided to study contiguous legal systems with the aim of reaching a logical solution. Among the findings of this study is that the legal systems in Iran, Iraq, and Qatar grant the judge discretionary powers in assessing compensation. However, at the same time, this authority determines that it presents the criterion of the circumstances as a guideline that the judge should refer to in order to assess the non-pecuniary/moral damage. These legal systems differ among themselves regarding the obligation of the judge to take into account the seriousness of the defendant's fault when evaluating the case.

**Keywords:** Punitive Damage; Non-Pecuniary Damage; Circumstances; The Seriousness of Defendant's Fault; Evaluation Criteria; Tort Liability.

---

\* corresponding author's Email: gh.mohammadi@sbu.ac.ir

## ارزیابی خسارت معنوی (مطالعه تطبیقی قوانین ایران، عراق و قطر)

محمود البازی<sup>۱</sup>، قاسم محمدی<sup>۲\*</sup>

۱- دانشجوی دکتری حقوق خصوصی، دانشکده حقوق، دانشگاه شهید بهشتی، تهران، ایران.

۲- استادیار دانشکده حقوق، گروه حقوق اسلامی، دانشگاه شهید بهشتی، تهران، ایران.

### چکیده

ضرر از منظری عام به دو گونه ضرر مادی و معنوی تقسیم می‌شود. به عنوان یک اصل درباره خسارت مادی، چه در ارزیابی ضرر و چه در صدور حکم جبران توسط دادگاه، دشواری خاصی وجود ندارد؛ اما هنگام سخن درباره خسارت معنوی دشواری‌هایی پدید می‌آید. ضرر معنوی به صورت مادی قابل مشاهده نیست از این رو معیارهای مناسبی نیز برای ارزیابی آن وجود ندارد. مقدار درد، رنج و رسایی و دیگر مصادیق خسارت معنوی و همچنین میزان تأثیر آنها از فردی به فرد دیگر متفاوت است. بررسی نظامهای قانونی همگن می‌تواند در دست-یابی به راه حلی معقول راهگشا باشد. نظامهای حقوقی ایران، عراق و قطر در زمینه ارزیابی مقدار خسارت معنوی به قاضی صلاحیت و اختیار داده‌اند اما در همان حال این قدرت اختیار را با تعیین معیار اوضاع و احوال به عنوان راهنمایی که قاضی باید برای ارزیابی خسارت معنوی به آن رجوع کند، محدود کرده‌اند. به رغم این مشابهت این نظامها در خصوص الزام مراجعات شدت خطای فرد مسئول هنگام ارزیابی توسط قاضی، شیوه‌های مختلفی را اتخاذ کرده‌اند.

**کلیدواژگان:** خسارت تنبیهی، خسارت معنوی، اوضاع و احوال، شدت خطای قاضی، مسئولیت قهری.